صنم القمر المعمول من النحاس . وهذا ليس بعناد فانه لا شيء مما ليس بمتنفس افضل من المتنفس ، وانما صار صنم القمر شريفًا بالوضع لا بالطبع .

والموضع الاربعون هو ان ننظر فان كان شيء واحد ينسب الى شيئين نسبة واحدة ، وكان احدهما اشرف من الآخر ، فوضع الاشرف[٤] في الاخس لا في الافضل ، فانه ليس بجنس . مثل ان النفس توجد لها الحركة كما يوجد لها السكون ، والسكون لانه ثبات افضل لها من وجود الحركة ، فمن وضعها في الحركة فقد أخطأ . وهذا موضع مشهور .

والموضع الحادي والاربعون هو مأخوذ من الاقل والاكثر والتساوي. وهو من المواضع المشتركة لجميع المطالب ، وهو مأخوذ من الاشياء التي من خارج . وعدد المواضع التي في هذا الموضع قريب من عدد المواضع التي عدّد منها[٥] في مطالب العرض . فمنها :

موضع اول : اما المبطل فينظر ان كان الجنس يقبل الزيادة والنوع لا يقبلها ، والذي يقال عليه النوع فليس بجنس . وهذا الموضع برهاني ، ومن هنا عرض خطأ من حدّ الشك بأنه تساوي الظنون المتقابلة ، وذلك ان التساوي لا يقبل الزيادة والشك يقبلها ، وهو ضعيف في الاثبات لانه ليس ان كان[٦] كلاهما يقبلان الاقل والاكثر فقد يجب ان يكون احدهما جنسًا للآخر ، مثل الابيض والجميل والعاقل والفهم .

وموضع ثانٍ : ان كان الذي يظن به انه جنس اكثر او على التساوي ليس بجنس ، فما وضع جنسًا ليس بجنس . وهذا الموضع نافع في الاشياء التي يظن بها انها تحمل على شيء واحد من جهة ما هي اجناس له[٧] من غير ان يتحصل ايما هو منها الجنس بالحقيقة . مثال ذلك ان الزمان يظن به انه حركة وانه عدد ، وكذلك الغيظ يظن به انه غم وانه عن ظن وذلك ان المغتاظ يغتمّ ويظن انه قد ناله الهوان . وبهذا النوع من البحث يبحث عن النوع من قياسه الى الشخص ، وذلك انه ان كان الذي يظن به انه نوع اكثر او مساوٍ ليس بنوع فالموضوع نوعًا ليس بنوع . واما الاثبات فانه يتأتى ايضًا بهذه المواضع ، وذلك انه ان كان هذا وذلك يظن انهما جنس على مثال واحد ، وكان احدهما جنسًا فان الآخر جنس. وكذلك ان كان الاقل في الظن انه جنس فالاكثر في الظن جنس. مثال ذلك ان كانت القوة جنسًا لضبط النفس اكثر من الفضيلة ، وكانت الفضيلة جنسًا ، فالقوة ايضًا جنس ، وهذه الاشياء بعينها تقال في اثبات النوع . وهذه المواضع كلها مقنعة الا ان يكون الاولى هو المتقدم بالطبع .

والموضع الثاني والاربعون في الفرق بين الجنس والفصل . 20- 25

اما اولاً فان الجنس يحمل على اكثر مما يحمل عليه الفصل .

وثانيًا فان الجنس ادلّ على ما هو الشيء من الفصل ، والفصل يدلّ على كيفية والجنس لا يدل على كيفية ، وذلك ان الذي يقول مشاء فانما يقول حيوان مكيّف ، والذي يقول حيوان وليس يقول مشاء فلم يكيّف . وهذا الفرق بين الجنس والفصل مشهور .

والموضع الثالث والاربعون وذلك ان كل ما يلزم وجوده بوجود النوع ولا يلزم وجود النوع بوجوده يظن به انه جنس ، ويعسر التفريق بينه وبين الجنس . والعناد في ذلك ان ما هو في الكون فهو غير موجود وليس غير الموجود جنسًا للذي هو في الكون ؛ وايضًا فلو كان مثل هذا جنسًا لكانت اللوازم اجناسًا . 30-35 28b-5

وينبغي ان تعلم ان المواضع الخاصة بالجنس قد يتأتى تعليمها برد جميعها الى الاسطقسات الاربعة التي قلنا انها اصول المواضع الجنسية . وذلك ان الموضع[٨] الاول ، وهو ان[٩] الجنس يلزم ان يكون وجوده للنوع ضروريًا ، يدخل تحته الموضع الذي قيل فيه : هل ما وضع انه جنس يطابق حدّ العرض ؟ وهل الذي وضع في الجنس لا يمكن ان يشارك ولا واحدًا من الانواع ؟ وهل واحد من الفصول القاسمة للجنس لا يحمل على ما وضع انه نوع ؟ وهل النوع مشارك شيئًا لا يمكن ان يوجد بوجه من الوجوه للاشياء التي تحت الجنس ؟ وذلك ان هذه الاربعة يعمّها ان ما وضع جنسًا بموجود للنوع فهي عامية نحو الابطال في جميع المطالب المطلقة ما عدا[١٠] الاول . واما الاسطقس الثاني وهو ان الجنس يلزم ان يكون محمولاً على كل النوع ، وان ما حمل على البعض ليس بجنس ، فيدخل تحته الموضع الاول الذي ذكره ارسطو وهو موضع القسمة فقط . واما الاسطقس الثالث وهو ان الجنس يجب ان يفضل في الحمل على النوع ، وان ما لم يفضل في الحمل على النوع فليس بجنس ، فتدخل تحته مواضع كثيرة :

اولها هل ينطبق على الجنس حدّ النوع ؟ وذلك انه ان انطبق كان مساويًا له فلم يفضل عليه .

وثانيًا : هل النوع يقال على اكثر مما يقال عليه الجنس او بالتساوي ؟